

Publication	Al Ahram Al Massai
Date	December 22, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Government backs down and agrees to drug price increase of up to 50%
Page	Front Page
Reporter	Staff Report

مجلس الوزراء يقر اتفاق «الصحة» مع الشركات اليوم.. والتطبيق فبراير المقبل

الحكومة تتراجع.. وتوافق على زيادة أسعار الدواء حتى 50%

تحديد 3 شرائح سعرية للأدوية.. و7 مستحضرات لكل شركة بحد أقصى 15% للمحلى و20% للمستورد

لمطالبها بتحديد قوائم الأدوية المطلوب رفع أسعارها بعد أدنى 5 منتجات لكل شركة وبعد أقصى 10% من جميع المنتجات الأمر الذى أدى إلى قيام غرفة صناعة الدواء بعقد اجتماع طارئ بعد رفض الشركات تلك الخطة.

يأتى ذلك فيما قررت لجنة الصحة بمجلس النواب تشكيل لجنة مصغرة من 4 نواب لمتابعة مطالبات شركات الدواء برفع الأسعار، ومدى استجابة الحكومة لها. وقالت د. ميهرت موسى، عضو اللجنة المصغرة، إن اللجنة انتهت من عدد من التوصيات، وأرسلتها إلى رئيس الوزراء، لعرضها على الاجتماع الوزارى اليوم، على أن يجتمع النائب محمد العماري، رئيس لجنة الصحة، مع المهندس شريف إسماعيل قبل الاجتماع لمناقشة التوصيات، قبل اتخاذ الحكومة قرارا بزيادة الأسعار. وأضافت «موسى» لـ«الأهرام المسائي» أن اللجنة أوصت بعدم زيادة الأسعار قبل تشكيل لجنة لمراجعة إعادة تسعير الدواء، تناط بإصدار بيانات وافية عن نواقص الأدوية، وبدائلها فى الأسواق، وإعلان رئيس الوزراء عن أسباب الزيادة قبل إقرارها بشفافية أمام المواطنين، على أن تضم وزراء الصحة، والمالية، والاستثمار، والتعاون الدولي.



د. أحمد عماد الدين

20% للأدوية المستوردة، وأضاف أنه تم الاتفاق على زيادة الأسعار 50% للأدوية الأقل من 50 جنيهًا، ونسبة 40% للأدوية التى يتراوح سعرها من 50 إلى 100 جنيه، وزيادة 30% للأدوية التى يتخطى ثمنها 100 جنيه، ومن المقرر عرض تلك المقترحات على مجلس الوزراء اليوم للموافقة وبدء التنفيذ من فبراير المقبل. وأوضح أن شركات الأدوية طلبت إعادة النظر فى الأسعار كل 6 شهور تحسباً لحدوث أى ارتفاع فى العملة خلال الفترة المقبلة مما يعرض الشركات وقطاع الدواء لخسائر فادحة. وكانت شركات الأدوية رفضت المذكرة التى أرسلتها «الصحة» للشركات الأسبوع الماضى.

كتب . محمد ربيع غزالة
ومحمد سالم:

بناقش اليوم مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعى برئاسة المهندس شريف إسماعيل، أزمة الأدوية، حيث يعرض الدكتور أحمد عماد، وزير الصحة والسكان، الاتفاق الذى تم التوصل إليه مع غرفة صناعة الدواء والشركات العالمية مساء أمس لتحريك أسعار الأدوية. وكانت «الصحة» أعلنت موافقتها على زيادة الأسعار 15% من المنتجات المصنعة محلياً، و20% من الأدوية المستوردة، بعد أدنى 5 منتجات لكل شركة، مع تقسيم الزيادات السعرية إلى 3 شرائح تتراوح من 20% إلى 50%. فى الوقت الذى طالبت فيه الشركات برفع الحد الأدنى إلى 10 أدوية لكل شركة، وإلغاء الشرائح السعرية وتطبيق زيادة 50%. تحرك كل 6 أشهر ليتناسب مع معدلات تحريك سعر العملة، وكشف مصدر مسئول بالإدارة المركزية للمبيدة، أنه بعد مفاوضات طويلة من قبل الإدارة والوزير توصلت «الصحة» إلى اتفاق نهائى مع شركات الأدوية، حول تحريك أسعار نسبة من الأدوية وزيادة الحد الأدنى للأدوية التى سيطبق عليها تحريك الأسعار من 5 إلى 7 مستحضرات دوائية لكل شركة، فى حين يبلغ الحد الأقصى 15% للأدوية المصنعة محلياً.